

Distr.
GENERAL

S/1995/1024
8 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٩٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس الي أن أقدم اليه تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز نحو تحقيق مصالحة وطنية، وعن عملية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويتضمن سرداً للأنشطة التي قام بها مبعوثي الخاص الى طاجيكستان وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ آخر تقرير قدمته في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/799).

ثانيا - عملية التفاوض

٢ - وفي تقريره المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر أطلعت مجلس الأمن على أن الطرفين الطاجيكيين وضعاً، في محادثات غير مباشرة أجريت بين السيد امام علي رحمانوف رئيس جمهورية طاجيكستان، والسيد عبد الله نوري زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة استجابة للمساعي الحميدة لمبعوثي الخاص الى طاجيكستان السيد راميرو بيريز - ألون، توقيعهما على بروتوكول بشأن المبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني في طاجيكستان (S/1995/720، المرفق). واتفق الطرفان على جوهر المفاوضات المرتقبة، ويتألف من عدة فئات من المشاكل، واتفقا أيضاً على تعديل صيغة المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين وعقدتها في جولة متواصلة تبدأ في ١٨ أيلول/سبتمبر، إلا أنه لم يجر حسم مسألة المكان الذي تجري فيه هذه المفاوضات. واتفق على أن يبت الجانبان فيها من خلال المساعي الحميدة لمبعوثي الخاص. وقد أصرت الحكومة على عقد المفاوضات في عشق أباد، بينما طلبت المعارضة أن يكون مكانها في طهران أو فيينا أو ألما آتا وليس في عشق أباد.

٣ - ورغم أن مبعوثي الخاص لم يتوقف عن بذل مجهوداته، بقيت المسألة بلا حسم. ونتيجة لذلك بدأ استكشاف امكانية عقد المفاوضات في أكثر من مكان. ووفقاً للسيناريو المطروح بشأن عقد المفاوضات في مكانين، رئي أن تبدأ المفاوضات في عشق أباد ثم تستأنف في فيينا أو طهران أو أي مكان آخر، أو العكس. وعهدت بمهمة تقصي هذه الإمكانيات الى السيد داركو سيلوفيتش رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، الذي عينته لتوي نائباً لممثلي الخاص الى طاجيكستان لدعمه رسمياً بالتفويضات الضرورية لتناول الجوانب السياسية للمفاوضات الطاجيكية. وشارك في هذه الجهود أيضاً السيد إقبال رضا الأمين

العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي كان في زيارة تفتيشية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

٤ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى الأمين العام المساعد ونائب الممثل الخاص سلسلة اجتماعات في دوشانبيه مع الرئيس رحمانوف؛ والسيد محمد سيد عبيدلييف، النائب الأول لرئيس الوزراء ورئيس الوفد الحكومي في محادثات الطرفين الطاجيكيين؛ والسيد طالبالك نزاروف وزير الخارجية. غير أن الحكومة لم تغير موقفها وأصررت على عشق أباد، ولم تبد عنها بادرة على وجود أي حل بديل ممكن. وقبيل عقد هذه المحادثات زار الأمين العام المساعد ونائب الممثل الخاص مقر المعارضة في طالوكان، إلا أنهما لم يتمكنوا للأسف من عقد أي اجتماع هناك لتغيب السيد نوري وسائر كبار ممثلي المعارضة عن المكان.

٥ - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، اغتنمت مناسبة الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة لمناقشة هذه المسألة مع الرئيس رحمانوف ورؤساء دول آخرين، ومع ممثلي الدول المجاورة، ومع الأطراف التي حضرت المحادثات الطاجيكية كمراقبين. ونتيجة لهذه المبادرات وغيرها، دعت حكومة تركمانستان المعارضة الطاجيكية إلى زيارة عشق أباد لإجراء مشاورات سياسية.

٦ - وزار السيد أكبر توراجونزود، نائب زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة والوفد المرافق له عشق أباد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. واستقبلهما هناك الرئيس صابر مراد نيازوف، رئيس تركمانستان، وأجروا أيضا عدة لقاءات مع وزير الخارجية. وفي أعقاب مشاورات أجريتها مع السلطات التركمانية والمعارضة الطاجيكية، قررت انتهاء هذه الفرصة في محاولة استصدار قرار بشأن مكان انعقاد محادثات الطرفين الطاجيكيين. ودعمت حكومة جمهورية إيران الإسلامية هذه الجهود من جانبها بصورة نشطة. وبعد مداولات مع الرئيس نيازوف، حضرها أيضا ممثلي الخاص، وافقت المعارضة الطاجيكية من حيث المبدأ على أن تكون عشق أباد مكانا للمفاوضات.

٧ - وفي وقت لاحق، أصدرت وزارة خارجية تركمانستان بيانا، لاحظت فيه جملة أمور منها، أن وفد المعارضة الطاجيكية الموحدة وافق من حيث المبدأ على أن تكون عشق أباد مكانا لجولة متواصلة للحوار الطاجيكي، كما لاحظ أن المشاورات ستستمر من أجل تحديد تاريخ بدء المفاوضات. وأكد البيان استعداد تركمانستان للمشاركة كمراقب في المحادثات الطاجيكية. وأبقيت حكومة طاجيكستان، من ناحيتها، على علم كامل بالتطورات الحاصلة في عشق أباد من خلال وجود السيد عبيدلييف وعن طريق الاتصالات المباشرة بين الرئيسين نيازوف ورحمانوف. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن تقديري لحكومة تركمانستان لما بذلته من مساعدة لحل مشكلة مكان إجراء المفاوضات المرتقبة وما أبدته من استعداد للمشاركة فيها كدولة مراقبة.

٨ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/1995/54) رحب فيه بالانعقاد المزمع لجولة المحادثات المتواصلة بين الطرفين الطاجيكيين في عشق أباد، ودعا الأطراف الطاجيكية إلى البدء فيها على وجه الاستعجال.

٩ - ورغم استمرار الشكوك بشأن المكان الذي ستستأنف فيه المحادثات عقب استهلالها في عشق أباد، وافقت الأطراف على أن تبدأها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي دورة العمل العامة الأولى التي عقدت في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أدلى الطرفان ببيانات أكدوا فيها التزامهما بوقف إطلاق النار وأبديا تصميمهما على العمل من أجل التوصل إلى حلول عملية للمشاكل المدرجة في بروتوكول ١٧ آب/أغسطس.

ثالثاً - الحفاظ على وقف إطلاق النار وأنشطة بعثة

مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

١٠ - اقترن تأخر استئناف المحادثات بزيادة العمليات العسكرية في غورني - باداخشان ومنطقتي غارم وتافيلدارا. كما أدى صراع نشب بين كتيبتين تابعتين للجيش الطاجيكي إلى إشاعة حالة من عدم الاستقرار في منطقة كورغان - تويبي.

١١ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، والقيادة المشتركة ٧٩ شكوى تتعلق بانتهاكات مزعومة لاتفاق طهران (S/1994/1102، المرفق الأول). وتنصب الشكاوى المقدمة من الحكومة أساساً على انتشار مقاتلي المعارضة في مناطق غارم وتافيلدارا، وغورني - باداخشان، والهجمات التي تشنها ضد المنشآت والأفراد التابعين للحكومة. أما شكاوى المعارضة فتركزت على نشر القوات الحكومية في منطقتي غارم وتافيلدارا، واعتقال أشخاص بدون اتهام وأسلوب معاملتهم أثناء وجودهم رهن الاعتقال. وبلغ مجموع التحقيقات التي أجريت ٣١ تحقيقاً؛ ١٢ منها أجرتها اللجنة المشتركة بمساعدة البعثة، و ١٩ أجرتها البعثة بمفردها. وثبت في ٢٥ حالة أن البراهين المقدمة لا تكفي لإقامة الدليل على حدوث أو عدم حدوث الانتهاك؛ وفي ٦ حالات ثبت بوضوح حدوث هذه الانتهاكات حيث ارتكبت الحكومة ٤ انتهاكات وارتكبت المعارضة انتهاكين.

١٢ - وفي منتصف أيلول/سبتمبر، تصاعد الصراع بين كتيبتَي الجيش الطاجيكي الأولى والحادية عشرة في منطقة كورغان - تويبي (انظر S/1995/799، الفقرة ١٥) واتخذ شكل مصادمات عسكرية خطيرة قتل في أثناءها مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة في ١٨ أيلول/سبتمبر. وفي ضوء الحالة التي سادت المنطقة قررت البعثة سحب فريقها مؤقتاً من كورغان - تويبي. وبعد تدخل الحكومة وانسحاب عناصر الكتيبتين عادت الأمور إلى سيرتها الطبيعية. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر أعيد نشر فريق البعثة، بعد الحصول على تأكيدات من السلطات الطاجيكية بإجراء محاكمة في المستقبل القريب للمسؤولين عن مقتل المراقب العسكري.

١٣ - وانتشرت عناصر الكتيبتين الأولى والحادية عشرة التابعة للجيش الطاجيكي في منطقتي غارم وتافيلدارا، وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وقعت في تافيلدارا أعمال عسكرية بين قوات الحكومة الطاجيكية والمقاتلين المحليين، الذين تلقوا دعما من مقاتلي المعارضة الذين جرى نشرهم من غورني باداخشان. وفي أثناء القتال الذي استخدمت فيه الحكومة الطائرات والمدفعية، أسرت قوات المعارضة ٥٤ جنديا حكوميا. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر أفرجت عن ١٧ أسيرا منهم وسلمتهم الى ذويهم وكلهم من منطقة غورني - باداخشان. واستمرت المصادمات في منطقة تافيلدارا وسادتها حالة من عدم الاستقرار. وقد طالب نائب زعيم المعارضة والرئيس المشارك في اللجنة المشاركة الممثل أن تجري اللجنة المشتركة تحقيقا في الحالة في تافيلدارا بمشاركة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وإزاء هذا الطلب أعربت الحكومة عن تخوفها من الأوضاع الأمنية. وبعد مناقشات مع الوفود الطاجيكية المجتمعة حاليا في عشق أباد، أعطيت التطمينات الأمنية الضرورية، وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر انتقل أعضاء اللجنة المشتركة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان الى المنطقة لإجراء تحقيق في الحالة، وحتى الآن لم يصدرا تقريرهما بشأن نتيجة التحقيق.

١٤ - وشنت في منطقة غارم هجمات عديدة ضد أفراد شرطة الدولة وأمنها الداخلي. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر رتبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لعقد اجتماع بين أعضاء اللجنة المشتركة وقائد المعارضة الميداني لتلك المنطقة. وعلى الرغم من التوصل الى اتفاق لتهدئة الحالة فقد استمرت الأعمال العدائية. وفي أثناء هجوم على مقر الشرطة والأمن الداخلي للدولة في غارم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اضطر فريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمغادرة مخفره المجاور؛ ثم عاد الفريق الى ذلك المخفر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وردت الحكومة على هذا الهجوم بقصف المناطق المجاورة وبتعزيز الشرطة الحكومية في غارم. واتهمت الحكومة المعارضة بشن الهجمات في منطقة غارم، في حين أنكرت قيادة المعارضة أية مسؤولية عنها. ولم تتمكن البعثة من تأكيد هوية المهاجمين بصورة موثوقة.

١٥ - وتلقت البعثة أيضا تقارير تفيد بقيام مجموعات مسلحة بسرقة الأغذية والماشية من القرويين. ولم تتمكن البعثة من تحديد هوية مرتكبي هذه الأعمال التي يحظرها اتفاق طهران.

١٦ - وتقع مهمة حماية الحدود في غورني - باداخشان بالدرجة الأولى على عاتق قوات الحدود الروسية المنتشرة على طول نهر بيانج وعلى مداخل الأودية التي كونتها روافده. وقد شهدت هذه المنطقة احتكاكات متزايدة بين قوات الحدود الروسية وما يسمى بقوات الدفاع عن النفس التي هي جزء من المعارضة. وقد هدد القادة الميدانيون لقوات الدفاع عن النفس ولحركة الإحياء الإسلامية بالقيام بأعمال انتقامية ضد قوات الحدود الروسية بسبب مضايقاتها المزعومة للمدنيين في نقاط التفتيش. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر قتلت قوات الحدود الروسية أحد مقاتلي قوات الدفاع عن النفس في نقطة تفتيش بالقرب من بوني. وفي عدد من المناسبات، أطلقت قوات الحدود الروسية النيران على أفغانستان عبر

الحدود وكان الغرض المعلن هو منع عبور الحدود غير المشروع من جانب أشخاص يعتقد بأنهم من مقاتلي المعارضة أو من مهربي المخدرات.

١٧ - وقد وقع حادث خطير في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في شيباد، قتل فيه تسعة من جنود قوات الحدود الروسية واحترقت شاحنتهم. ووفقا لما أعلنته قوات الحدود الروسية، فقد شن الهجوم من الاقليم الأفغاني عبر النهر. وبناء على دعوة من قوات الحدود الروسية، شاركت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في تفتيش موقع الحادث. ورأى فريق البعثة خمس جثث محترقة بحيث لا يمكن تحديد هوية أصحابها؛ كما رأت حطاما محترقا لشاحنة وبعض إمدادات الأغذية. ووفقا لما أعلنته قوات الحدود الروسية كان هناك تبادل مطول لإطلاق النار استخدم فيه المهاجمون أسلحة أتوماتيكية ومقذوفات ال آر. بي. جي. ووجد الفريق عددا كبيرا من أغلفة القذائف لطلقات من أعيرة صغيرة كانت قد أطلقتها قوات الحدود الروسية. كما بحث الفريق عن شظايا للقنابل وآثار لطلقات النيران فلم يجد. ونقلت البعثة هذه المعلومات الى اللجنة المشتركة، وكذلك الى قوات الحدود الروسية.

١٨ - ونادرا ما تبلغ قوات الحدود الروسية اللجنة المشتركة أو البعثة بوقوع حوادث، على الرغم من أنها تصدر يوميا تقريرا تقريبا تقارير عن طريق وسائل الإعلام الطاجيكية والروسية عن عمليات تسلل عبر الحدود يقوم بها مقاتلو المعارضة وعن وقوع مصادمات معهم. ولم تتمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان من تأكيد هذه التقارير، التي أنكر أغلبيتها قادة المعارضة في تلك المنطقة. أما فيما يتعلق بالحادث الذي وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر والوارد ذكره في الفقرة السابقة، فقد عقد قائد قوات الحدود الروسية مؤتمرا صحفيا في دوشانبيه، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم فيه رجلين قالا إنهما اشتركا في الهجوم على قوات الحدود الروسية.

١٩ - وعلى خلاف الحالة في غورني - باداخشان، فقد تحسنت الحالة على طول الحدود في القطاعات الأخرى (بيانج وموسكوفسكي)، حيث انخفض عدد حوادث إطلاق النار. ويبدو أن إطلاق النار الذي وقع بصورة متقطعة مرتبط بعمليات تهريب. ومع ذلك، فقد اشتكت قوات الحدود الروسية منذ بداية كانون الأول/ديسمبر من وقوع عدة هجمات صاروخية ضد أحد مواقعها في مقاطعة موسكوفسكي وطلبت من البعثة التحقيق فيها. وقد باءت بالفشل المحاولات المتكررة من جانب البعثة للقيام بذلك لأن قائد قوات الحدود الروسية المحلي لم يسمح لمراقبي الأمم المتحدة بدخول الموقع ورفض مقابلتهم. وجرى بحث المسألة فيما بعد مع الوفد المجتمع في عشق أباد، وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، توجه أعضاء اللجنة المشتركة والبعثة الى المنطقة لإجراء تحقيق. وحتى وقت كتابة هذا التقرير لم يكن التحقيق قد انتهى بعد.

٢٠ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ (ج) من اتفاق طهران، قدمت المعارضة شكاوى عديدة بشأن أعمال الاختطاف، والاعتقال، والاحتجاز غير المشروع، والسجن غير القانوني لفترات طويلة، وإنكار الحق في الدفاع أو الاتصال، والقتل. وقدمت الحكومة ٣٣ تقريرا عن وقوع أعمال قتل واغتصاب ومضايقات وإيذاء وضرب وأخذ للرهائن وتهديدات. وكما كان متوقعا قبل عام (انظر S/1994/1363، الفقرة ٢٠) يتعذر تماما

في أحيان كثيرة في هذه الحالات التمييز بين الأعمال السياسية والأعمال الإجرامية. ومع ذلك، فإن عدد الشكاوى، التي لا تشمل بأي حال كل ما يقع من هذه الحوادث يبين الى أي مدى تظل أحكام اتفاق طهران هذه المتعلقة بالأمن وحقوق الأفراد غير مطبقة. وإحدى المشاكل التي تواجه عند معالجة هذه الحالات منشؤها التضارب بين اتفاق طهران وقانون العقوبات الطاجيكي الذي يصف أي عمل موجه ضد النظام الاجتماعي - السياسي والاقتصادي القائم بأنه جريمة. ولذلك تميل السلطات التعامل مع المعارضة حتى وإن كانت بدون عنف، بوصفها جريمة تستوجب القمع، وذلك ما تعتبره المعارضة، بدورها، انتهاكا لاتفاق طهران، يحدو بأفرادها الى مقابلة القوة بالقوة. ومن الجدير بالملاحظة، أن نشاط الأحزاب السياسية والحركات السياسية مدرج بجدول أعمال الجولة الحالية من مفاوضات المائدة المستديرة بين الطرفين الطاجيكيين. ولم تعلن الحكومة بعد العفو العام عن أفراد المعارضة الذي تعهدت به خلال الجولة الرابعة من المفاوضات التي جرت في أيار/مايو - حزيران/يونيه في الما آتا.

ألف - اللجنة المشتركة

٢١ - واصلت اللجنة المشتركة العمل بتكوينها الموسع حيث تتألف من ١٤ عضوا، من كل جانب ٧. وكان أربعة من أعضائها مرابطين بصفة دائمة تقريبا في غورني - باداخشان، واثنان في خروج واثنان في فانج. وكان الغرض أن يكون هناك ممثلون في الميدان في هذه المنطقة النائية للتصرف بسرعة أكبر تجاه الأحداث، ولكن اللجنة المشتركة لم تستفد كثيرا من وجودهم. وقد كان لتأخر المفاوضات وللتوتر الناشئ بين الطرفين أثر ضار على عمل اللجنة، إذ كان يستخدمها كلا الطرفين، بشكل متزايد، كمحفل لتبادل ادعاءاتهم وبيان مواقفهم/ ولا يزال عمل اللجنة يعوقه عدم وجود حيز للمكاتب والافتقار الى الدعم السوقي وتوفير الأمن لأعضائها من المعارضة، وكل ذلك إنما يتعين على الحكومة توفيره. ولم تقدم مساهمات جديدة الى صندوق التبرعات الاستئماني المنشأ لدعم اللجنة المشتركة. وعقدت اللجنة جولتين من المحادثات تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبدعم من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لبحث مسألة أسرى الحرب.

٢٢ - وكان كلا الجانبين قد اتفق في اجتماع موسكو الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٥، على إتاحة استخدام أعضاء اللجنة المشتركة لوسائل الإعلام الجماهيري مرتين على الأقل في الشهر (انظر الوثيقة S/1995/337، المرفق. وسجل برنامج تلفزيوني عن عملها في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ ولكنه لم يذع بسبب اعتراضات سلطات الحكومة. وأخيرا، عقد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أول مؤتمر صحفي اشترك فيه أعضاء اللجنة المشتركة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وقد جرى الإعلان عن هذا المؤتمر على نطاق واسع في وسائل الإعلام الجماهيري الوطنية والدولية. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بث برنامج تلفزيوني خاص مدته ٣٠ دقيقة عن طريق التلفزيون الطاجيكي شرح فيه الرئيس المشارك للجنة المشتركة ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان دور اللجنة المشتركة وعملها ومهام البعثة.

باء - الاتصال

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على اتصال وثيق بطرفي النزاع. وأجرى رئيس البعثة وغيره من كبار الضباط اتصالات منتظمة مع كبار المسؤولين الحكوميين. وما زالت الاتصالات اللاسلكية بين البعثة ومقر المعارضة في طالوكان في شمال أفغانستان والزيارات التي تقوم بها البعثة إلى ذلك المقر تعود بالفائدة. كما أجريت اتصالات منتظمة مع مسؤولي الحكومة وقادة المعارضة على المستوى الميداني.

٢٤ - وظلت البعثة أيضا على اتصال مع قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة، وساعدت تلك القوات البعثة في عدة مناسبات في النقل بطائرات الهليكوبتر. كما استمر الاتصال مع قوات الحدود الروسية. وتعاونت البعثة تعاونًا وثيقًا مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.

جيم - الجوانب التنظيمية

٢٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ كان قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ٨٧ فردًا، منهم ٤٠ من المراقبين العسكريين، من النمسا (٦) وبنغلاديش (٧) وبلغاريا (٤) والدانمرك (٤) والأردن (٦) وبولندا (٢) وسويسرا (٣) وأوكرانيا (٣) وأوروغواي (٥)، فضلًا عن ٤٧ موظفًا مدنيًا منهم ١٧ موظفًا دوليًا، و ٣٠ تم تعيينهم محليًا. ومطلوب إعطائي الصلاحية في مجال الميزانية لإجراء زيادة طفيفة في موظفي البعثة على النحو المشار إليه في تقريره الأخير (S/1995/799، الفقرة ٢١)، الذي أيدته مجلس الأمن (S/PRST/1995/54). ويستمر السيد داركو سيلوفيتش، في منصبه كرئيس للبعثة. كما يواصل العميد حسن أبازله، وهو من الأردن، منصبه كرئيس للمراقبين العسكريين. وبالإضافة إلى مقر البعثة في دوشانبيه، توجد لها أفرقة في غارم وكالايخومب، وخوروغ، وكرغان - تيوبيه - موسكوفيسكي، وبيانج، وفانج (انظر الخريطة المرفقة). ولا زلت في انتظار رد السلطات الأفغانية فيما يتعلق بطرائق إنشاء مركز الاتصال في طالوكان، الذي أذن به مجلس الأمن (S/PRST/1995/54).

رابعا - الجوانب المالية

٢٦ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٤٩/٢٤٠ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، مبلغًا إجماليه ٢٠٠ ٠٤٤ ١٠ دولار لمواصلة عملية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان للفترة من ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وستجري قسمة هذا المبلغ بمعدل شهري إجماليه ٤٠٠ ٧١٧ دولار، رهنا بموافقة مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة بعد الفترة التي أذن بها في قراره ٩٦٨ (١٩٩٤). وبالتالي إذا قرر مجلس الأمن أن يمدد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر على نحو ما أوصيت في الفقرة ٣٢ أدناه، سيبلغ إجمالي التكاليف اللازمة لمواصلة العملية في ضوء قوامها الحالي ومسؤولياتها الحالية، ٤٠٠ ٣٠٤ ٤ دولار.

وبالإضافة إلى ذلك، ستُطلب أموال من الجمعية العامة من أجل تعزيز البعثة على نحو ما أذن به مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/1995/54).

٢٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ٩٣٠ ١٦٨ ١ دولار، تمثل نحو ١٤ في المائة من الاعتمادات المخصصة للبعثة منذ إنشائها. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام بليونين من الدولارات.

خامسا - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢٨ - نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أقدم فيها تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن هذا الجانب من جوانب عمليات الأمم المتحدة في طاجيكستان، تجدر الإشارة إلى مشاركة الأمم المتحدة في تلك العمليات منذ خريف عام ١٩٩٢، عندما أوفدت إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية الطارئة للبلد. وعين ممثل لمفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين منسقا للمساعدات الإنسانية في طاجيكستان، وبدأت المفوضية في تقديم المساعدة من أجل إعادة أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا وما يربو على ٦٠ ٠٠٠ شخص من اللاجئين إلى وطنهم ودمجهم. ومنذ ذلك الوقت، صدرت نداءات موحدة في أعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وبلغ مجموع التبرعات المقدمة إلى البرامج الإنسانية وبرامج الإغاثة والتنمية التابعة للأمم المتحدة زهاء ٦٤ مليون دولار.

٢٩ - وفي البداية تركزت معظم مساعدات الإغاثة والمساعدة الإنسانية في منطقة خاتلون في الجنوب، التي تضررت أكثر من غيرها من جراء الصراع المدني. ومع إعادة التحديد التدريجية لأهداف المساعدة بحيث تشمل مناطق أخرى في البلد، ومع تحسن الأزمة الإنسانية بدرجة كبيرة، فإن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في سبيله الآن إلى تقليص عملياته. فقد استقرت بنجاح الغالبية العظمى من المشردين داخليا واللاجئين، ونتيجة لذلك أسند بعض البرامج والأنشطة التي بدأها مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين إلى وكالات أخرى (فمثلا أسندت مهمة رصد حقوق الإنسان إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأسندت الإسكان والتعمير إلى منظمات أجنبية غير حكومية، وأسندت أنشطة التنمية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يُعتمد إصدار نداءات إنسانية موحدة أخرى.

٣٠ - ومن بين وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في طاجيكستان، ما برحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشترك بصورة رئيسية في توفير الإغاثة وإعادة التأهيل والتعاون التقني. ونظرا للنقص المستمر في الأغذية، يواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدته إلى الفئات الضعيفة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أصبحت طاجيكستان عضوا في منظمة

الأغذية والزراعة، فغدت مؤهلة للحصول على مساعدة تقنية من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية قطاعها الزراعي.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع استمرار تقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لأغراض أنشطة التنمية والمساعدة في مجال الأغذية. ونظرا لأن اقتصاد طاجيكستان مستمر في التدهور، لأن تدابير الإصلاح بطيئة ولم ترسخ بعد، تبدو الآفاق القريبة مظلمة، مما يؤكد أهمية الحاجة إلى استمرار المساعدة. وتتفاوض المؤسسات المالية الدولية أيضا بشأن تقديم مساعدات على نطاق واسع إلى ذلك البلد. ويُتوقع أن ينشئ صندوق النقد الدولي مكتبا في طاجيكستان قبل نهاية عام ١٩٩٥، كما يعد البنك الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما، على سبيل الأولوية، لاحتياجات التعاون التقني.

سادسا - ملاحظات

٣٢ - ويساورني القلق نظرا لمرور سنة على إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ومع ذلك لا يزال التقدم صوب حل للنزاع بطيئا. كما أن تدهور الحالة على أرض الواقع، القلق يثير القلق أيضا. إلا أنه مما يشجعني أن الطرفين استأنفا المفاوضات في الوقت الراهن على أساس اتفاق آب/أغسطس. وسيكون البروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني في طاجيكستان، الذي وقعه رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة في ١٧ آب/أغسطس (S/1995/720، المرفق) بمثابة إطار هام للتفاوض المستمر على اتفاق سلام شامل. ولذا أقترح أن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

٣٣ - وبينما ألاحظ بارتياح نجاح استقرار الأغلبية العظمى من المشردين واللاجئين، فمما يدعو للأسف أنه ما زالت تحدث تأخيرات في تنفيذ التدابير الأخرى المهمة لبناء الثقة والتي اتفق عليها خلال الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، التي عقدت في ألما آتا. وخلال فترة إعداد هذا التقرير حدثت أيضا زيادة في الأنشطة العسكرية والحوادث، كما ارتفع التوتر عامة على أرض الواقع. وأدعو جميع من يعنيههم الأمر إلى التعاون بصورة أوثق لكبح جماح هذا المد. وفي هذا الصدد، أرحب بالتأييد الذي ما برح يقدمه أعضاء مجلس الأمن للاقتراح الوارد في تقرير الأخير بشأن تعزيز قوام البعثة، وأدعو السلطات الأفغانية والمعارضة الطاجيكية المتحدة إلى تسهيل الترتيبات التي تسمح بإنشاء مركز اتصال إضافي في طالقان.

٣٤ - على أنني، علاوة على كل شيء، أدعو الطرفين الطاجيكيين إلى اغتنام فرصة المحادثات المعقودة مؤخرا في عشق آباد، باعتبارها وسيلة لإعادة السلام والاتفاق الوطني إلى ربوع بلدهما الذي شهد بالفعل خسارة مأساوية في الأرواح وسبل العيش. وسيلزم تقديم الدعم من جانب جميع من يعنيههم الأمر إلى هذه الجهود المهمة. وأخص بالتقدير أي دعم تقدمه الدول المجاورة والدول المراقبة الأخرى.

الخريطة